ميثـاق الـمدينـة
من أجل التربية

الـــــمبادئ

III - الخدمة الكاملة للأفراد

- 13 -

على البلدية أن تقوم بتقييم تأثير العروض الثقافية والترفيهية والإعلامية والترويجية وغيرها، بما فيها تلك التي يستفيد منها الأطفال والشباب دون وساطة. وإذا اقتضى الحال ذلك، فعليها أن تتخذ إجراءات، بعيدا عن السلطوية، للشرح أو التفسير المعقول. وعليها أن تكفل تحقيق توازن بين الحاجة للحماية والاستقلالية اللآزمة للاكتشاف. كما أنها ستوفر مرافق للتكوين وللنقاش. وستحرص المدينة على ضمان تلقي الأسر للتدريب الذي من شأنه أن يساعد الأطفال على النمو والتمتع بالمدينة، بروح من الاحترام المتبادل. وبنفس الروح، فإن المدينة ستحرص على تطوير مبادرات التدريب للمربين بوجه عام وللأفراد (الخواص أو أعوان السلطة العمومية) الذين يؤدون عموما، من دون أن يكونوا على وعي تام بذلك، مهام تربوية حضرية. وعليها كذلك أن تضمن مشاركة وانخراط قوات الأمن والوقاية المدنية في هذه المشاريع.

- 14 -

يجب أن تضمن المدينة للأسر تلقي التدريب لتمكينهم من مساعدة أطفالهم على النمو وفهم المدينة ، في جو من الاحترام المتبادل. وفي نفس السياق، فإن المدينة تلتزم بوضع برامج تكوين موجهة للمربين على العموم وللأفراد بوجه خاص (خواص وأعوان الخدمة العمومية) الذين يشتغلون في معظم الأوقات في المدينة، دون أن يكونوا واعين بالوظائف التربوية. كما ستحرص المدينة على أن تتصرف قوات الأمن والوقاية المدنية؛ التي تشتغل بشكل مباشر مع المصالح الجماعية، وفقا لهذه المشاريع.

- 15 -

على المدينة أن توفر لسكانها الحق في احتلال مكانة في المجتمع، وتتعهد بأن توفر لهم الاستشارة اللآزمة لتحقيق أهدافهم الشخصية والوظيفية وأن تمكنهم من المشاركة في الأنشطة الاجتماعية. وفي مجالات معينة تهم علاقة التكوين- التشغيل، يجب التأكيد على العلاقة الوثيقة التي يجب أن تكون موجودة بين التخطيط التربوي وحاجيات سوق الشغل.

تحقيقا لهذه الغاية، يتعين على المدينة تحديد استراتيجيات التكوين مع الأخذ بعين الاعتبار الطلب الاجتماعي والتنسيق مع منظمات أرباب العمل والنقابات العمالية لخلق فرص العمل وأنشطة التدريب والتكوين الرسمي وغير الرسمي ، في جميع فترات الحياة.

- 16 -

ينبغي أن تكون المدينة على بينة من آليات الإقصاء والتهميش التي تؤثر فيها، ومن شروط التي ترافقها من أجل تطوير السياسات العقلانية اللآزمة. وعليها أن تحرص على مرافقة المهاجرين والقادمين الجدد أو اللاجئين، والتعامل الإيجابي معهم ليشعروا بحرية أن المدينة ملكهم. وينبغي أن تكرس جهودها لتعزيز التماسك الاجتماعي بين الأحياء وسكانها من كافة الفئات.

- 17 -

إن التدابير المعتمدة لمعالجة عدم المساواة يمكن أن تتخذ أشكال كثيرة، لكنها يجب أن تنطلق من تصور عام للفرد، وفقا لمعايير تستند على مجموع المصالح الفردية وعلى مجموع الحقوق التي تعنيهم جميعا. يجب أن يضمن أي عمل هادف التنسيق بين الإدارات المعنية وبين مصالحها. كما أنه يتعين تشجيع التعاون بين الإدارات والمجتمع المدني الحر والمنظم بشكل ديمقراطي في هيئات تجمع ما يسمى بالمنظمات غير الحكومية والجمعيات المماثلة.

- 18 -

وعلى المدينة أن تشجع الحياة الجمعوية كوسيلة للمشاركة والمسؤولية المدنية، من أجل تقنين وتوجيه التدخلات في خدمة المجتمع، والحصول على المعلومات ونشرها، وعلى التجهيزات والأفكار التي تخدم التنمية الاجتماعية والتنمية الأخلاقية والثقافية للأفراد وتقوية القدرات الخلاقة. وسيسهم ذلك، في المقابل، في التكوين من أجل المشاركة في عملية اتخاذ القرار والتخطيط وإدارة الحياة الجمعوية.

- 19 -

على البلدية ضمان ما يكفي من المعلومات المفهومة والواضحة لتشجيع سكان المدينة على الحصول على المعلومة. ونظرا لأهمية الاختيار والفهم ومعالجة التدفق الكبير للمعلومات المتاحة حاليا، فإن المدينة المربية تحرص على توفير الموارد التي ستكون متاحة للجميع. وسوف تحدد الفئات المحتاجة للمساعدة الشخصية الخاصة وتزويدهم بنقط للتوجيه والإرشاد والمساعدة والدعم المتخصص.

وفي الوقت نفسه، عليها أن توفر برامج التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تستهدف كل الفئات العمرية والفئات الاجتماعية لمحاربة الأشكال الجديدة من التمييز.

- 20 -

على المدينة المربيُّة أن تقدم لكل سكانها، باعتبار ذلك هدفا متجددا وضروريا للمجتمع، التدريب الملائم على القيم واحترام القانون والممارسات الديمقراطية المواطنة: الاحترام والتسامح والمشاركة والمسؤولية، والحرص على المصلحة العامة، لبرامجها و ولممتلكاتها ولخدماتها العامة.

هذا الميثاق يعبر عن التزام المدينة للانخراط في كل القيم والمبادئ التي يتضمنها. ويعتبر هذا الالتزام مفتوحا على دينامية الإصلاح والتصحيح الذاتي، وينبغي أن يستكمل بالإضافات والميزات الأخرى التي سيتطلبها التغيير الاجتماعي السريع مستقبلا.